الشركة السعودية للكهرباء
Saudi Electricity Company

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الحادية عشرة لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء المنعقدة يوم الاثنين ١٤٣٣/٠٥/١٠هـ، الموافق ٢٠١٢/٠٤/٠٢م

بناءاً على دعوة مجلس الإدارة الموجهة لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الحادية عشرة، المنشورة بالصحف اليومية (جريدة الرياض العدد رقم ١٥٩٥٨ وتاريخ ١٤٣٣/٠٤/١٠هـ، الموافق ٢٠١٢/٣/٣م وجريدة الشرق العدد رقم ٩٠ وتاريخ ١٤٣٣/٠٤/١٠هـ، الموافق ٢٠١٢/٣/٣م، وجريدة عكاظ العدد رقم ١٦٦٢٥ وتاريخ ١٤٣٣/٠٤/١٠هـ، الموافق ٢٠١٢/٣/٣م).

انعقد الاجتماع بقاعة مكارم بفندق ماريوت بمدينة الرياض في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين بتاريخ ١٤٣٣/٠٥/١٠هـ، الموافق ٢٠١٢/٠٤/٠٢م، وقد ترأس الاجتماع سعادة الدكتور/صالح بن حسين العواجي رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وبحضور أعضاء المجلس التالية أسماؤهم:-

- سعادة الأستاذ / أحمد بن عبدالله العقيل — عضو مجلس الإدارة
- سعادة الأستاذ / صالح بن سعد المهنا — عضو مجلس الإدارة
- سعادة الدكتور / سعود بن محمد النمر — عضو مجلس الإدارة
- سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن صالح الفريح — عضو مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع سعادة الرئيس التنفيذي للشركة المهندس/ علي بن صالح البراك، ومندوب وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ سعد القرني، ومراجع حسابات الشركة (شركة إرنست ويونغ وشركاهم)، ومثله كل من:

- الأستاذ / راشد سعود الرشود.
- الأستاذ / محمد خضير.

في بداية الاجتماع افتتح سعادة رئيس الجمعية الإجتماع باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، ورحب بالسادة الحضور، وأعلن عن اكتمال النصاب النظامي لصحة الإجتماع، حيث بلغ عدد الأسهم الحاضرة للاجتماع (أصالة ووكالة) (٣,٤٤٣,٥١٥,٣١٠) سهماً تمثل (٣,٤٤٣,٥١٥,٣١٠) صوتاً، وبنسبة (٨٢,٦٥%) من مجموع أسهم الشركة المُصدرة الممثلة لرأس المال البالغة (٤,١٦٦,٥٩٣,٨١٥) سهماً، وبذلك يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً طبقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات، والمادة (٣٠) من النظام الأساسي للشركة. ثم طلب سعادته من المساهمين ترشيح سكرتير للجمعية، وأعضاء لجنة فرز الأصوات.

وقد تم ترشيح الأستاذ /أحمد بن سعود القيسي سكرتيراً للجمعية، كما تم ترشيح أعضاء لجنة فرز الأصوات من المساهمين حيث تم اختيار كل من:

- الأستاذ / سامي بن عبدالعزيز السعود.
- الأستاذ / سلطان بن يوسف النابلسي.

استعرض سعادة رئيس الجمعية جدول الأعمال المعروض على المساهمين، وبدأ تنفيذه على النحو التالي:

١- قراءة تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية الحادية عشرة وذلك عن أداء وأنشطة الشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م من قبل سكرتير الجمعية:

بناء على رغبة المساهمين الحاضرين لهذا الإجتماع لم يتم قراءة التقرير نظراً لإطلاعهم عليه في الصحف المحلية، وتوزيعه على جميع المساهمين قبل الاجتماع، واعطائهم وقت أطول للمناقشة وتوجيه الاسئلة.

٢- قراءة تقرير مراجع حسابات الشركة:

قام مراجع حسابات الشركة (شركة إرنست ويونغ وشركاهم) بقراءة تقريره عن القوائم المالية للشركة السعودية للكهرباء عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م.

٣- أعلن سعادة رئيس الجمعية فتح المجال للمساهمين للمناقشة وتوجيه الأسئلة في إطار جدول أعمال الجمعية، وقد جاءت أسئلة المساهمين، والتي تناوب على الإجابة عليها كل من سعادة رئيس الجمعية، وبعض أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة الرئيس التنفيذي للشركة، ورئيس لجنة المراجعة، وسعادة نائب رئيس تنفيذي كبير المسئولين الماليين، كما أجاب مندوب وزارة التجارة على أحد الاسئلة وذلك على النحو التالي:

س/ بعد تحويل الشركة إلى ٣ شركات جديدة وهي التوليد، والنقل، والتوزيع. أرجو من سعادتكم التوضيح لنا، ماهي الايجابيات أو السلبيات التي تنعكس على أداء الشركة في حالة التحويل إلى هذه الشركات الثلاثة؟

ج/ أجاب سعادة رئيس مجلس الإدارة على السؤال:

كما تعلمون إن الدولة من خلال مجلس الوزراء اتخذت قرار رقم ١٦٩ وتاريخ ١٤١٩/٨/١١ هـ، لإعادة تنظيم وهيكلة قطاع الكهرباء، وبعد ذلك أُنشئت الشركة السعودية للكهرباء بتوحيد الشركات الأربع الرئيسية العاملة بالمملكة العربية السعودية في المنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية، بالإضافة إلى المشروعات التي تديرها المؤسسة العامة للكهرباء، وعدد من الشركات الصغيرة في شمال المملكة ومن هذه المجموعة تم إنشاء الشركة السعودية للكهرباء، كما تم إنشاء هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، وكانت هذه خطوة أولى لإعداد قطاع الكهرباء للعمل على أسس تجارية، والتخلي التدريجي عن الدعم الحكومي الذي كان في ذلك الوقت قائماً لقطاع الكهرباء، وبعد إنشاء هيئة التنظيم بدأت تعد للمرحلة القادمة وهي مرحلة ما يسمى بتحرير السوق، وإيجاد بيئة تنافسية لخدمات الكهرباء، واستهداف رفع الكفاءات الفنية والإدارية، وخفض التكاليف بقدر المستطاع بوجود السوق التنافسية. وكان من ضمن البرنامج الذي تولته هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج اعداد خطة لإعادة هيكلة الشركة السعودية للكهرباء، ومن ثم عرض ذلك على مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وقد اقر بعد مناقشات طويلة مع هيئة التنظيم لتحقيق مجموعة من الأهداف الايجابية وهي:

- إيجاد بيئة تنافسية بين الشركات التي تملكها الشركة السعودية للكهرباء، وسوف يكون هناك ٤ شركات للتوليد، وسوف تتنافس هذه الشركات فيما بينها على خفض تكاليف انتاج الكهرباء.
- تحقيق رفع كفاءة الأداء في الجوانب الفنية والإدارية، حيث إن ذلك إن شاء الله سوف يحقق نتائج ايجابية في المستقبل.

- سهولة تحديد جوانب القصور وسهولة التعامل معها ومعالجتها، وهذا سوف يقود حسب ما هو متوقع وحسب ما تتطلع إليه هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، وكذلك الشركة لخفض التكاليف ورفع الكفاءة.

س/ هناك ترهل وظيفي في الشركة او ما يسمى بـــــزيادة عدد الموظفين عن حاجة العمل في الشركة، هل ممكن على الشركة إن تعمل على إعادة الهيكلة والاستعانة بالتقنيات الحديثة المستخدمة في معظم الشركات؟

ج/ إجابة سعادة رئيس مجلس الإدارة كالتالي:

إن أحد أهداف الهيكلة هو معالجة هذا الوضع، بل هو هدف من الأهداف الرئيسية للهيكلة، وإن الشركة لم تغفل عن هذا الجانب، وسعت منذ سنوات لمعالجة هذا الأمر، لان الشركة السعودية للكهرباء، وكما أشير إليه سابقاً، أنشئت في ذلك الوقت من عدة شركات كانت تتولى خدمات الكهرباء في ذلك الوقت بالإضافة للمؤسسة العامة الكهرباء، وكان لديها من القوى العاملة عدد يفوق حاجتها في حينه، لكن الشركة بعد انشائها بداءات تعالج هذا الوضع بأكثر من زاوية، أولاً الحد من التوظيف، ولو نظرنا إلى عدد منسوبي الشركة عند تأسيسها مقارنة باليوم لوجدنا نقص في عدد الموظفين، بينما ازدادت مؤشرات النمو في الشركة، فعلى سبيل المثال التوليد زاد أكثر من مائة بالمائة، والطاقة المنتجة زادت أكثر من مائة بالمائة، ومع هذا انخفض عدد الموظفين، وهذا يدل على إن الشركة لم تغفل معالجة القوى البشرية في الشركة، ثم إن الشركة تبنت برنامج (المواءمة) للتخلص من العمالة الزائدة غير المنتجة بالشركة. ونفذت أكثر من برنامج لهذا الغرض، وهي الآن في البرنامج الأخير منها، وسوف ينتهي هذا العام نظراً لاكتماله. فأتمنى أن لا يوجد ترهل وظيفي بالشركة، التي عند مقارنتها مع مثيلاتها في كثير من الدول فنجد إن الشركة ضمن متوسط معايير القياس العالمية.

س/ الملاحظ انه يوجد لجان كلها مشكلة من قبل مجلس الإدارة، ومن المفروض إن تكون اللجان عنصر محايد مما قد يستفاد من خبرتهم، أما أن تكون من نفس مجلس الإدارة فإن الاستفادة محدودة؟

ج/ وكانت إجابة سعادة رئيس مجلس الإدارة على النحو التالي:

لجان مجلس الإدارة تتوافق مع متطلبات حوكمة الشركات المنبثقة من نظام هيئة السوق المالية. فهذا لا خيار فيه، مثل لجنة الترشيحات والمكافئات، ولجنة المراجعة، وهذه متطلبات يجب على جميع الشركات الالتزام بها. علماً أن لجنة المراجعة يعمل في عضويتها متخصصون من خارج الشركة ليسوا من أعضاء مجلس الإدارة ولا من منسوبي الشركة.

س/ الرئيس التنفيذي للشركة يعتبر موظفاً في الشركة يبذل وقته وجهده للشركة فمن حقه الحصول على راتب، أما عضو مجلس الإدارة فهو منتخب يمثل المساهمين فيأخذ بدل حضور وهذا من حقه، أما مكافأة بصورة مستمرة فأنها ليست منطقية وليس لها مبرر والمفروض أن يعاملوا مثل ما يعامل به مجالس المؤسسات الحكومية؟

ج/ وأجاب رئيس مجلس الإدارة، بأن قواعد مكافئات أعضاء مجلس الإدارة محكومة بنظام الشركات ولا يقرها المجلس. فإذا كان هناك حاجة لمراجعة الأنظمة فان هذا الأمر يرفع للجهات المعنية، وغني عن البيان إن على أعضاء مجلس إدارة الشركة مسئوليات وجميعهم لا يعملون بالشركة، حيث إنهم من خارج الشركة، وإن مسئولية الشركة معلقة في ذمتهم، وعليهم من المسؤوليات الشيء الكثير، و يعلم الله ما يبذلون من جهد مضاعف، وتفاني وإخلاص لا يأخذون عليه المقابل العادل. وأضاف مندوب وزارة التجارة والصناعة بأن نظام الشركات حدد السقف الأعلى لمكافأة أعضاء مجلس الادارة، إذا كانت نسبة معينة من أرباح الشركة بـــ ١٠% من صافي الأرباح، وقامت الوزارة أيضاً بوضع

سقف أعلى للمكافأة وهو مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ (مائتان إلف ريال)، بحيث تخصص المكافأة على أساس الأقل من النسبة التي حددها نظام الشركات، أو السقف الأعلى الذي حددته الوزارة، وذلك مراعاة لمصلحة المساهمين.

س/ التمويل والموافقة على التمويل، أين الدراسة، كيف تتم الموافقة على شي بدون دراسة، ماهي البدائل، والتكلفة، والمردود، والمطلوب موافقة المساهم على التمويل بدون صورة واضحة؟

ج/ إجابة رئيس مجلس الإدارة:

موضوع التمويل المعروض على جدول أعمال الجمعية هو طلب الموافقة على قيام الشركة بإصدار أدوات تمويل قابلة للتداول، بما فيها السندات والصكوك داخل المملكة وخارجها، وهذا يعتبر إجراء طبيعي أن يطلب من الجمعية العامة الموافقة على هذا التوجه نظراً للالتزام بالأنظمة.

س/ بالنسبة لشركة الكهرباء وأصولها مقارنة بالأرباح يتطلب منكم زيادة الربحية وحسن الاستفادة من الأصول حيث إن أصول الشركة لهذه السنة (مائتان وثلاثة عشر مليار ريال) والأصول الثابتة تقريباً (مائة وتسعة وخمسون مليار ريال). سعادة الرئيس من ابسط أدبيات الاستثمار إن تكون العوائد أكثر من ذلك؟

ج/ أجاب الرئيس التنفيذي للشركة على هذا السؤال قائلاً:

إن إرباح الشركة محكومة بتسعيرة الكهرباء وهو السعر الذي تباع به الكهرباء، وهذا تحكمه تعريفه أقرتها الحكومة لم تتغير لاستهلاك المساكن من ١٠ سنوات أو أكثر. وبالرغم من ذلك تحاول الشركة دائماً جاهدة الحد من التكلفة، وتحاول الشركة في السنوات التي ذكرتها الحد من تكاليف التشغيل رغم ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة،

والتكاليف الإدارية بشكل عام في جميع الشركات نتيجة للتضخم، ومع ذلك حافظت الشركة على نفس المستوى من تكاليف الانتاج، وعلى مستوى الربحية، والحصول على إرباح لكي تستطيع إن توزع منها للمساهمين من الأهالي ومن في حكمهم، ولكن نتطلع في المستقبل بعد إن تصبح الاستثمارات كبيرة، وهذه بلا شك سوف تكون مكسب للمساهمين، لان هذه الاستثمارات سوف تعود بإذن الله بالمزيد من المبيعات والمزيد من الإيرادات، وحينما تراجع التعريفة في المستقبل، كما أشار سعادة رئيس الجلسة إن هناك لجنة وزارية تدرس الوضع المالي لقطاع الكهرباء، ومن المؤكد إذا عدلت الأسعار سوف تكون جميع الأصول عليها عائد وعليها إرباح، وان شاء الله سوف تعود جميع الأصول التي مولت بقروض الشركة منخفضة التكاليف أو من الدولة خالية التكاليف. حيث أضاف رئيس لجنة المراجعة بالإضافة إلى مجلس الإدارة والشركة السعودية للكهرباء فأننا غير راضين تماماً عن ما تحققه الشركة من إرباح كما ذكر الرئيس التنفيذي للشركة، حيث يوجد جانبان يحكمان صافي الإرباح في الشركة:

- أولا: تسعيرة بيع الطاقة.
- ثانياً: التكاليف.

وكما ذكر أن الشركة ليس لديها مرونة بمسالة التسعيرة، فهذا مربوط بقرارت لا بد من الالتزام فيها، لكن بذلت الشركة جهدا كبيرا تشكر عليه من ناحية ضبط المصاريف، والذي يقرأ في تقرير مجلس الإدارة يلاحظ بالرغم من التوسع وبالرغم من تعدد الشبكات الموجودة التي انشأتها الشركة، ظلت المصاريف في حدود المعقول، ولكن نوافقكم الرأي إن هذا ليس ما يتوقع من الشركة ونتطلع لأكثر من ذلك.

س/ سؤالي عن ضمان دقة الفواتير وقراءة العدادات وأقترح في هذا الشأن مايلي:

١-أن توكل قراءة العدادات وتحصيل المبالغ إلى مؤسسات في كل حي وكل مدينة بنسبة من التحصيل.

٢-استخدام عدادات بالشريحة كما هو مطبق في بعض الدول مثل الجوال.

ج/ حيث أجاب سعادة رئيس مجلس الإدارة على السؤال:

فيما يختص بقراءة العدادات عن طريق مؤسسة أو متعهدين فلقد جربت الشركة التعامل مع متعهدين لقراءة العدادات ولم توفق أو تنجح في هذه التجربة بعد تقييمها، ولم يكن هذا مناسباً للشركة، وتمت إعادة توظيف قُراء للعدادات، حيث يكون ولائهم أكثر للشركة.

بالنسبة لموضوع إن يكون هناك حزم أو عروض مثل التي تقوم بها شركات الاتصالات، فنظرا لاختلاف طبيعة الخدمتين يصعب مقارنة خدمات الكهرباء بخدمات الاتصالات والسبب بسيط إن خدمات الاتصالات ليس عليها أعباء تشغيلية ضخمة، وإرباحهم واضحة للجميع، وأنها مبالغ عالية جداً، وكل بيت يعرف كم يصرف على قطاع الاتصالات، مقارنة بمقدار ما يصرف على الكهرباء والفرق ملاحظ، مع استذكار أن قيمة المعدات والتجهيزات التي نحتاجها لقطاع الكهرباء تبلغ إضعاف مضاعفة من التكاليف التي تحتاجها الاتصالات، إلى جانب صرف كميات هائلة من الوقود من اجل إنتاج الكهرباء، فلابد إن يكون هناك دقة في حساب التكاليف. وكل هذه الاقتراحات سوف تدرس ولو وجد فيها عائد وفائدة للشركة فسوف ينظر في تطبيقها.

س/ التمويل، حصلت الشركة على قرض من الدولة بمبلغ ٥١ مليار ريال، فلماذا الحاجة للتمويل والصكوك والسندات؟ ومن جانب أخر، إيرادات الشركة كما هو موضح بـ ٣٠ مليار ريال. إذا لماذا نحتاج إلى التمويل اليس التمويل سوف يزيد عبء على الشركة وفيه فوائد؟

ج/ وكانت إجابة سعادة رئيس مجلس الإدارة على النحو التالي:

أشرتم بأن دخل الشركة في حدود ٣٠ مليار ريال, وإنها مازالت تحتاج إلى الاقتراض. وأود إن أشير إلى نقطة هامة في هذا الصدد بان الـ ٣٠ مليار ريال ليست دخلا صافيا، بل هناك ما يترتب عليه من مصاريف إجمالية في الشركة، وجميع مصاريف الشركة تخصم من هذا الدخل، إلى جانب إن مشاريع الكهرباء المخطط لها خلال السنوات العشرة القادمة، وهي إلى حد ما تقديرات شبه واضحة ليس فيها شكوك، فان الشركة تحتاج إلى إن تصرف سنوياً في حدود ٥٠ مليار ريال لتنفيذ هذه المشاريع، ولابد إن تغطي هذا الفرق وهذا هو السبب في لجوء الشركة للاقتراض.

وأضاف الرئيس التنفيذي للشركة بان الشركة لا تقترض ولا تصدر صكوك إلا وهي مضطرة، وقرض الدولة يسحب للشركة على مدى ٥ سنوات ونحصل فقط على ١٠ مليار ريال كل سنة، في حين إن الشركة تحتاج إلى ٥٠ مليار سنوياً للاستمرار في تنفيذ مشاريع الكهرباء، فلذلك الشركة محتاجة إلى إن تقترض مثل كل شركات الكهرباء في العالم، وسوف تستمر تقترض وتسدد القروض وتصدر صكوك من اجل أن تستمر بعملية التشغيل والبناء والتوسع في الأصول، وتقديم الخدمة للمواطنين، لأنه كما يعرف الجميع إن الهدف الأساسي من إنشاء الشركة ليس فقط إن تحقق إرباحا للمساهمين، بل من أجل أن تقدم خدمة كهربائية لجميع مناطق المملكة بالإضافة إلى تحقيق أرباح للمساهمين.

س/ مراجع الحسابات هل هو ينقل مما تدونه الشركة في قوائمها وسجلاتها، على سبيل المثال: في حالة شراء الشركة لمليون متر طولي كيبل كهربائي، فكيف تم صرف هذا المبلغ للمليون متر طولي؟ هل اطلع مراجع الحسابات على مكان تنفيذ المشروع؟ هل هو موجود في المستودع أو غير موجود؟ المفروض ليس كل ما تدونه الشركة في سجلاتها يوافق عليه مراجع الحسابات بدون مراجعة وتدقيق؟

ج/ علق رئيس مجلس الإدارة بان المراجع الخارجي يقوم بالمراجعة والتدقيق والتأكد من سلامة القوائم المالية انطلاقاً من قواعد وأسس المراجعة والمعايير المحاسبية المعتمدة والممارسة عالمياً، وتحت اشراف لجنة المراجعة، كما أضاف رئيس لجنة المراجعة بان المحاسب القانوني معين من قبل الجمعية كما هو معلوم وبشكل مستقل، ويوجه تقريره كمحاسب قانوني إلى المساهمين، وينضبط في إعماله حسب متطلبات معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وهذه لها تفاصيل محددة لكيفية مراجعة سجلات الشركة المحاسبية وما يحصل عليها من قرائن للتأكد من إن ما أعطي من قوائم مالية وسجلات محاسبية فعلاً تطابق الواقع، بما في ذلك إجراءات الجرد، والتأكد من صحة الفواتير، والتأكد من تطبيق الأنظمة، لكن هو في النهاية يجري اختباراته على عينة للوصول إلى رأى مطمئن عن عدالة القوائم المالية، وهو لا يضمن لكن يعطى رأياً للمساهمين بان القوائم المالية كما عرضت عليكم فعلاً تمثل بعدل المركز المالي للشركة، وهو يقوم بإعمال، ولا يكتفي بالحصول على المعلومة ومجرد إعادة طباعتها، ويعرض تقريره قبل وصوله للمساهمين على لجنة المراجعة وفي لجنة المراجعة اثنان من الأعضاء مستقلين تماماً من خارج أعضاء مجلس الإدارة، وبناء على مناقشاتهم وتوصياتهم يرفع للمجلس، ثم ترفع للجمعية العامة.

وعلق مكتب المحاسب القانوني قائلاً بان مسالة القيام بإعمال المراجعة، حيث لا تخفى على الجميع، بان هناك أصولا متعهد عليها ومعمول بها بما يتعلق باستقلال وقواعد وآداب

أصول المهنة المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، فعند حصولنا على المعلومة فنأخذها كمعلومة مسلمة تخضع للفحص والتدقيق والاعتماد على القوائم وبناء على ذلك نقبلها أو نرفضها.

س/ شراء الشركة للكهرباء من القطاع الخاص، آمل منكم إعلامنا بكم سوف يكون سعر شراء الكيلو وات ساعة من القطاع الخاص الذي سوف تشتريه الشركة منهم؟
ج/ وكان رد رئيس مجلس الإدارة بان شراء الكهرباء من منتجين مستقلين موضوع مطروح ومقر من وقت سابق، والهدف منه حث المستثمرين على المشاركة في مشروعات الكهرباء تنفيذا لسياسة الدولة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الكهرباء، وهذا يغطي جانباً من التمويل المطلوب لمشروعات الكهرباء، وكما تدركون بان المستثمرين في مشروعات الكهرباء يعتبرون بمثابة شركاء في القطاع، وهناك عقود طويلة المدى للشراء منهم، الشركة تسهم معهم بنسب متفاوتة، والدولة شريك في بعض المشاريع أيضاً، والشركة ملتزمة بالشراء من هذه المشروعات بأسعار يتفق عليها قد تختلف من مشروع لآخر في ضوء عقود طويلة الأمد، وإن كانت أحياناٍ تفوق تكاليف انتاج الكهرباء من بعض محطات الشركة، لكن هذه المشروعات تساند الشركة على توفير التمويل، والاسهام في بناء المشروعات التي تحتاجها المملكة.

س/ حول إيرادات العدادات، انتم ذاكرتم في القوائم المالية ٨٨٣ مليون ريال على أي أساس أي شريحة، هل هو على ١٠ ريال – ١٥ ريال – ٢٠ ريال – ٢٥ ريال، حيث هناك عدة شرائح لقراءة العدادات، وهناك ٦ مليون عداد أو أكثر على حسب ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي والصحف بمعدل استهلاك بالمتوسط ١٥ ريال فيطلع لنا مليار و ثمانين مليون ريال بالسنة؟

ج/ وأجاب رئيس مجلس الإدارة بان موضوع الإيرادات من قراءة وصيانة العدادات هي عملية محسوبة، حيث أنك أخذت معدل ١٥ ريال وقد تكون الأكثرية منها في شريحة مستوى الـ ١٠ ريال، لان اغلب العدادات من ١٠٠ أمبير فما دون صحيح أنها أكثر من ٦ مليون عداد لكن معظمها ١٠٠ أمبير و ٦٠ أمبير، فهذه تقع في الشريحة الدنيا وهذه الإيرادات لا مجال للاجتهاد فيها، وهي أرقام معروفة وواضحة.

س/ نسمع كثيراً إن الجهات الحكومية لا تسدد قيمة استهلاك فواتير الكهرباء؟ هل هذا حقيقة؟

ج/ هذا غير صحيح، أحب إن أطمئنكم بان جميع الأجهزة الحكومية تسدد وبانتظام.

ثم طلب مندوب ديوان المراقبة العامة الإجابة على السؤال التالي:

س/ لا تزال الشركة تعاني من عجز في السيولة منذ عدة أعوام مما يضعف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وقد قصيرة الأجل حيث بلغ مجموع الموجودات المتداولة في ٢٠١١/١٢/٣١م (٢٩,٧٤٢,٩٤٢,٠٠٠) ريال، في حين بلغت المطلوبات المتداولة (٣٨,٩٧٤,٣٨٧,٠٠٠) ريال، وقد ظهر رأس المالي العامل سالب بمبلغ (٩,٠٣١,٤٤٥,٠٠٠) ريال، وبمعدل تداول (٠,٧٦: ١) فيما كان العام السابق (٠,٩٧: ١) وذلك نتيجة تضمن المطلوبات المتداولة في عام ٢٠١١م، أول دفعة من الصكوك والبالغة (٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وكذلك الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل والبالغ (٣,١٣٣,١٠٠,٠٠٠) ريال، التي يجب على الشركة سدادها خلال عام ٢٠١٢م .

يأمل الديوان إيضاح مرئياتكم عما ستتخذه الشركة لتحسين وضع السيولة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون التأثير على العمليات التشغيلية أو زيادة القروض.

ج/ الشركة تبذل جهودا حثيثة وكبيرة في سبيل تحسين وضع السيولة، ونعرض علي سيادتكم بعض الحقائق والمؤشرات التالية :-

إن نسبة التداول في ٢٠١١/١٢/٣١م تعادل ٧٦%، لكن هناك بعض المطلوبات لن يتم سدادها في الوقت الحالي ومؤجل سدادها وفق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٤٢٧/٩/٩هـ بخصوص تسديد مستحقات الوقود لارامكو السعودية وللمؤسسة العامة للتحلية عن قيمة الطاقة المشتراة، ورسوم البلديات وإجمالي هذه الالتزامات تزيد عن ٢٢ مليار ريال. وحيث أن هذه الالتزامات مؤجلة بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر (أعلاه) فإنه باستثناء هذه الالتزامات تصل نسبة التداول إلى ١٧٧% وبذلك تستطيع الشركة الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الآجل دون التأثير على العمليات التشغيلية أو زيادة القروض .

س/ بلغ رصيد ذمم مستهلكي الكهرباء في ٢٠١١/١٢/٣١م (١٣,٣٤٦,٠٨١,٠٠٠) ريال بزيادة نسبتها (٢٠,٥%) عن العام السابق وقد تركزت الزيادة فيما يلي :

البيان	الرصيد في ٢٠١٠/١٢/٣١م	الرصيد في ٢٠١١/١٢/٣١م	نسبة الزيادة
جهات حكومية	١,٠٧١,٨٣٩,٠٠٠	٢,٨٧٠,٠٢٦,٠٠٠	%١٦٧
أرامكو السعودية	١,٤٦٨,٤٩٣,٠٠٠	١,٩٠٨,١٧٩,٠٠٠	%٣٠
ذمم إيصال الكهرباء	٥٧١,٨٥٨,٠٠٠	١,٠١١,٠٣٩,٠٠٠	%٧٦

يؤكد الديوان على ضرورة تنشيط عملية تحصيل مستحقات الشركة من الجهات الحكومية وشبه الحكومية أولاً بأول لدعم السيولة النقدية للشركة.

ج/ تبذل الشركة جهودا مكثفة لتحصيل مستحقاتها لدى جميع الفئات، ومن الجهود التي تمت وضع برامج متابعة دوري للمديونية، وكذلك تطبيق إجراءات الفصل على جميع المتأخرين على السداد. وتقوم وزارة المالية بسداد مستحقات الدوائر الحكومية بشكل منتظم، وجاري البحث مع وزارة المالية لسداد ذمم إيصال الكهرباء الأخرى على الجهات الحكومية، والتي ارتفعت نتيجة البدء في اتفاقيات إيصال الكهرباء لمشروعات حكومية ضخمة خلال عام ٢٠١١م أهمها مشروع قطار الحرمين، ومشروع مركز الملك عبدالله المالي، وهي ستسدد بانتظام وعلى دفعات.

وبالنسبة للارتفاع في مديونية شركة ارامكو السعودية هو بسبب الاختلاف في سعر الطاقة المصدرة من قبل شركة ارامكو لشركة الكهرباء في مواقع الإنتاج المزدوج بين الشركتين، وجاري العمل على الاتفاق على السعر المناسب للطرفين.

إن رفع كفاءة التحصيل وخفض أعمار الذمم من الأهداف الرئيسية للشركة ويجري مناقشتها بشكل دوري (كل ربع سنة) للتأكد من أن الجهود المبذولة تحقق الهدف المطلوب.

س/ تبين من إيضاحات القوائم المالية إيضاح رقم (٧- د) زيادة خسائر هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي خسائر خلال عام ٢٠١١م بنسبة (١١٠,٥%) مقارنة بالعام السابق حيث بلغت (٤٥,٩٠٥,٠٠٠) ريال.

يؤكد الديوان دراسة أسباب استمرار هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون في تكبد تلك الخسائر والإفادة عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتلافيها مستقبلاً .

ج/ الغرض الرئيسي من إنشاء هيئة الربط الكهربائي بين الدول الخليجية يتمثل في مساعدة الدول الأعضاء لمواجهة فقدان القدرة على التوليد في الحالات الطارئة، والمشاركة في الإحتياط المطلوب للشبكات المترابطة، وهذا قد وفر على الشركة مبالغ ضخمة، والهيئة

تبذل جهودا حثيثة لتشجيع تجارة الطاقة بين دول مجلس التعاون، ووضع تصور لتحويل الربط الخليجي الى سوق اقليمي لتبادل وتجارة الكهرباء، والذي نأمل أن تدر إيرادات للهيئة لتحسين وضعها المالي، والشركة توالي الاهتمام بهذا الموضوع، ومن أساب تكبد خسائر عام ٢٠١٠م احتساب مصاريف استهلاك للأصول الثابتة التي لا يتم استردادها من الدول الأعضاء، والتي تم قيدها في السنة المالية الحالية ٢٠١١م .

س/ تبين من إيضاحات القوائم المالية إيضاح رقم (٩) تضمن بند الأراضي في ٢٠١١/١٢/٣١م مبلغ (٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال يمثل التكلفة الدفترية لعدد من قطع التي لم يتم نقل ملكيتها باسم الشركة .

يؤكد الديوان على ضرورة قيام الشركة بمتابعة الجهات ذات العلاقة للانتهاء من نقل ملكية الأراضي التي تخصها .

ج/ رصيد الأراضي التي تم الإفصاح عنه في إيضاح الموجودات الثابتة يتضمن أراضي بمبلغ ٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال تمثل تكلفة أراضي كانت ضمن القوائم المالية لمشاريع المؤسسة العامة للكهرباء سابقاً ومقام عليها مرافق آلت ملكيتها للشركة بعد اندماج مشاريع المؤسسة العامة للكهرباء للشركة السعودية للكهرباء، ولا تزال ملكية هذه الصكوك للدولة، وقد كتبت الشركة عدة مخاطبات مع وزارة المالية – أملاك الدولة لنقلها باسم الشركة، لكن لم تجد تجاوبا حتى الآن ولا تزال الشركة مستمرة في بذل الجهود الحثيثة مع إدارة أملاك الدولة التابعة لوزارة المالية لتمويل ملكيتها للشركة، أما بالنسبة لباقي الأراضي فيجري التنسيق مع الشئون القانونية لاتخاذ الإجراء الممكن نظاماً بشأنها وذلك لاستكمال إجراءات نقل الملكية .

س/ لوحظ ارتفاع قيمة الطاقة المشتراة خلال عام ٢٠١١م حيث بلغت (٤,٢٥٦,٢٣٧,٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها ١٣,٧٥% مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المبيعات بنسبة ١٠,٩% .

يأمل الديوان الإفادة عن أسباب تكلفة الطاقة المشتراة من الغير خلال عام ٢٠١١م .

ج/ يعود ارتفاع تكلفة الطاقة المشتراة من الغير خلال عام ٢٠١١م لوجود اتفاقيات شراء طويلة الأمد من المنتجين المستقيلين، ودخول محطات جديدة بكامل طاقتها كانت تعمل بشكل جزئي مما أدى إلى زيادة قيمة الطاقة المشتراة وانخفاض الطاقة المنتجة، مع الإشارة إلى أن ارتفاع تكلفة المبيعات بنسبة ١٠,٩% ليس بسبب ارتفاع الطاقة المشتراة فقط، حيث أن هناك بنودا أكثر تأثيرا أهمها مصروف الاستهلاك الذي ساهمت في زيادة تكلفة المبيعات بنسبة ٥٧%، وكذلك مصاريف التشغيل والصيانة التي ساهمت بنسبة ٢٥% بينما الطاقة المشتراة ساهمت بنسبة ١٩% فقط.

قدم سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن صالح الفريح عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة المراجعة توصيات اللجنة المتضمنة ترشيح مراجع حسابات الشركة الذي سيقوم بمراجعة حسابات الشركة للعام المالي ٢٠١٢م، وفحص القوائم المالية الربعية للربع الثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٢م، وفحص القوائم المالية للربع الأول من عام ٢٠١٣م، وقدم شرحاً للعروض التي قدمت للجنة المراجعة من المحاسبين القانونيين لأداء هذه المهمة، وبعد تقييم العروض المقدمة من المكاتب المحاسبية، والتي كانت على النحو التالي:

م	اسم المكتب	الأتعاب المطلوبة (ريال)
١	شركة إرنست ويونغ وشركاهم	٢,٤٧٥,٠٠٠
٢	شركة الدكتور محمد العمري وشركاه	٢,٨٠٠,٠٠٠

وأوضح أن لجنة المراجعة رشحت المحاسب القانوني/ شركة إرنست ويونغ وشركاهم كمراجع لحسابات الشركة للعالم المالي ٢٠١٢م، وفحص القوائم المالية الربعية للربع الثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٢م، وفحص القوائم المالية للربع الأول من عام ٢٠١٣م بأتعاب قدرها (٢,٤٧٥,٠٠٠) ريال.

طلب سعادة رئيس الجمعية من المساهمين الإدلاء بأصواتهم على بنود جدول الأعمال في بطاقات التصويت التي وزعت عليهم، ثم قام جامعو الأصوات بجمع البطاقات وفرزها بإشراف مندوبي وزارة التجارة والصناعة، وأعضاء لجنة فرز الأصوات، وقد تم إعداد المحضر المرفق بنتائج التصويت، ومرفق مذكرة ايضاح بشأن الموافقة على قيام الشركة بإصدار ادوات تمويل قابلة للتداول بما فيها السندات والصكوك داخل المملكة وخارجها.

وفي ضوء نتائج التصويت المشار إليها أصدرت الجمعية القرارات الآتية:

البند	جدول الأعمال	الأصوات		
		موافق	غير موافق	ممتنع
الاول	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م	٣,٤٤٣,٤٩٣,٠٠٢	٠	٢٢,٣٠٨
		%١٠٠.٠٠	%٠.٠٠	%٠.٠٠
الثاني	الموافقة على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١١/١٢/٣١م.	٣,٤٤٣,٤٨٧,٢٦٧	٠	٢٨,٠٤٣
		%١٠٠.٠٠	%٠.٠٠	%٠.٠٠
الثالث	الموافقة على القوائم المالية للشركة كما في ٢٠١١/١٢/٣١م	٣,٤٤٣,٤٦٨,٠٠٢	٠	٤٧,٣٠٨
		%١٠٠.٠٠	%٠.٠٠	%٠.٠٠
الرابع	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن طريقة توزيع الأرباح الصافية عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م بما في ذلك صرف أرباح نقدية بواقع (٧٠ هلله) للسهم الواحد بما يعادل (٧%) من رأس المال، للأهالي ومن في حكمهم، على أن تكون أحقية الأرباح للمساهمين المالكين لأسهم الشركة في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية، وستصرف الأرباح خلال شهر من تاريخ إنعقاد الجمعية.	٣,٤٤٣,٤٨٧,٨٤٤	٥,١٥٨	٢٢,٣٠٨
		%١٠٠.٠٠	%٠.٠٠	%٠.٠٠
الخامس	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١١/١٢/٣١م.	٣,٤٤٣,٣١٤,٢٦٧	١٥٥,٠٠٠	٤٦,٠٤٣
		%٩٩.٩٩	%٠.٠٠	%٠.٠٠

السادس	الموافقة على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة، وذلك لمراجعة حسابات الشركة للعام المالي ٢٠١٢م، بما في ذلك فحص القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام ٢٠١٣م.			
	١- شركة إرنست ويونغ وشركاهم	٣,٤٤٣,٤٥٠,٩٥٤		
		%١٠٠.٠٠		
	٢- شركة الدكتور محمد العمري وشركاه	٤٥,١٧٨		
		%٠.٠٠		
السابع	الموافقة على قيام الشركة بإصدار أدوات تمويل قابلة للتداول بما فيها السندات والصكوك داخل المملكة وخارجها.	٣,٤٤٣,٣٦٣,٠٠٢	١٣٠,٠٠٠	٢٢,٣٠٨
		%١٠٠.٠٠	%٠.٠٠	%٠.٠٠

وقد انتهى الاجتماع الساعة (٦:٣٠) مساءاً، وقدم سعادة رئيس الجمعية باسمه وباسم أعضاء مجلس إدارة الشركة، والإدارة التنفيذية خالص الشكر والتقدير للجميع على حضورهم ومشاركتهم الفعالة بهذا الإجتماع.

والله الموفق ..

سكرتير الجمعية

أحمد سعود القيسي

رئيس الجمعية

١٤٣٢/٥/١٩

صالح بن حسين العواجي

مذكرة للعرض على الجمعية العامة العادية الحادية عشر بشأن الموافقة على قيام الشركة بإصدار أدوات تمويل قابلـــة للتداول بما فيها السندات والصكوك داخل المملكة وخارجها

نظراً لضخامة المشاريع المستقبلية وعدم توفّر التمويل الذاتي لها، فقد ناقش مجلس الإدارة في عدة جلسات البحث عن مصادر تمويل جديدة طويلة الأمد لضمان تنفيذ هذه المشاريع في وقتها، ومن ضمن هذه الخيارات قيام الشركة بإصدار أدوات تمويل قابلة للتداول بما فيها السندات والصكوك.

وحيث نصت المادة السابعة من النظام الأساسي للشركة على أنه (... يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية أن تصدر الشركة سندات أو صكوكاً متساوية القيمة، وقابلة للتداول، وغير قابلة للتجزئة، ويجوز للجمعية تفويض هذه الصلاحية لمجلس الإدارة).

نأمل من جمعيتكم الموقرة الموافقة على قيام الشركة بإصدار أدوات تمويل قابلة للتداول بما فيها السندات والصكوك من خلال إصدار واحد أو أكثر أو من خلال برنامج أو سلسلة إصدارات، داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، وتفويض مجلس الإدارة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإصدار وطرح وإدراج جميع هذه السندات والصكوك، سواء مباشرة من الشركة أو غير مباشرة عن طريق شركات تابعة، أو أيّ شركات تؤسس لهذا الغرض، والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، وتحديد أوقات وأماكن وبرامج وسلسلة إصداراتها وطرحها وإدراجها، وقيمها وحجمها وشروطها، وأوجه استخدام مردوداتها، وكيفية سدادها، وتاريخ انتهائها، وعائدها، ونوعية المستثمرين المحتملين فيها، وتوقيع العقود والالتزامات مع الآخرين بخصوص هذه السندات والصكوك، بما في ذلك التنازل عن أو رهن لأصول الشركة أو حصصها في شركات أخرى أو كفالة أطراف أخرى بموجب هذه العقود وضمان سداد الديون المستحقة بموجب هذه السندات والصكوك، أو الموافقة على أي شروط أو أحكام أخرى، وتخويل مجلس إدارة الشركة بتفويض كل أو بعض من الصلاحيات الممنوحة له لأي شخص أو أشخاص آخرين، وإعطائهم حق تفويض الغير.